تقرير يدعو إلى تحسين وتقوية البنية التحتية والمؤسسية لقطاع الصناعة التحويلية وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي

■ ،،كتب /محمد راجح

كشف تقرير اقتصادي رسمي حديث عن تدني مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي على الرغم من المقومات الكبيرة التي يتمتع بها والتي لم يتم استغلالها بشكل أمثل.

وطبقاً للتقرير الصادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي فأنه لا يمكن لليمن تنويع اقتصادها وتحقيق تنمية مستدامة ما لم يتطور القطاع الصناعي فيها بشكل ملموس نظراً لما يتميز به هذا القطاع من قدرة على تحريك عجلة التنمية وزيادة الإنتاج والدخل الوطني وخلق فرص عمل منتجة للسكان والتخفيف من الفقر وزيادة التنوع في الاقتصاد وخفض الاعتماد على النفط والغاز.

وتشير التقديرات الأولية إلى أن القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية نمت بمعدل ٤,٣٪ خلال فترة الخطة الخمسية الثالثة والذي جاء معظمه من أنشطة الصناعات الغذائية والمشروبات والمنتجات اللافلزية الإنشائية والمنتجات البلاستيكية ومنتجات التبغ ومشتقات النفط المكررة.

ويعكس بطء النمو في هذا القطاع وانخفاض درجة تنوع الصناعة التحويلية الضعف الهيكلي للاقتصاد الوطني الذي تتمثل أهم سماته في عدم كفاية البنى التحتية الأساسية وتدني مستوى المهارات الإدارية والتقنية والمنافسة الشديدة للمنتجات المحلية من السلع المستوردة أو المهربة بشكل خاص.

ويضيف التقرير أن من بين هذه العوامل محدودية الخامات المحلية وارتفاع تكلفة المدخلات الإنتاجية المستوردة وعدم الاستغلال الأمثل للطاقات الإنتاجية الصناعية المتاحة والتطور البطيء لمناخ الاستثمار وضعف الاهتمام بالبحث العلمي في مجال التطوير الصناعي ومحدودية الإمكانيات والقدرات في مجال تحليل اتجاهات الطلب في الداخل والخارج.

وشهد هذا القطاع إجراءات إصلاحية محدودة خلال الخطة الثالثة تركزت في إعادة هيكلة وزارة الصناعة والتجارة وإنجاز عدد من القوانين المتعلقة بقطاع الصناعة والتي لم تر النور حتى الآن مثل قانوني التأجير التمويلي والصناعة الصادران عامي ٢٠٠٧و٢٠١٠ .

وتستهدف خطة التنمية الرابعة زيادة القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية بمعدل ٥,٩٪ سنوياً وتعزيز مساهمة القطاع في عملية التنمية والتخفيف من الفقر والحد من البطالة.

وتتطلب عملية تنفيذ هذه الأهداف مجموعة من السياسات والبرامج أهمها تحسين وتقوية البنية المؤسسية للقطاع الصناعي وتحسين البنية التحتية والمرافق الأساسية اللازمة للاستثمار والإنتاج الصناعي.

وتقتضي الضرورة أيضا لتطوير هذا القطاع العمل على تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة لأهميتها في تقليص الفقر والبطالة وكذا دعم وتطوير قدرات القطاع الخاص في مجالات العمل الصناعي وتوفير قاعدة بيانات شاملة ودقيقة لقطاع الصناعة وتوسيع الطاقة الإنتاجية وتحسين القدرة التنافسية لصناعة الاسمنت وإتباع الضوابط الكفيلة للحد من التلوث الصناعي والحفاظ على سلامة البيئة.

الدعوة لاتخاذ إجراءات فورية لتعزيز بنية الاقتصاد الوطني

■ ،،كتب/ أحمد الطيار

قال خبراء اقتصاد إن الاقتصاد اليمني يواجه مخاطر جمة في الوقت الراهن وأن تركه دون اتخاذ إجراءات فورية لتلافي انهياره امر في غاية الأهمية مؤكدين أن قيام حكومة اقتصادية بتولى هذه المهمة امر لا خيار عنه.وقال الدكتور صابر محمد عبدالجبار الأستاذ المساعد بكلية التجارة جامعة عمران: إن الموازنة العامة للدولة تعاني عجزا قد لا تتمكن من تجاوزه نتيجة لاضطراب الأوضاع السياسية وهذا في حد ذاته كفيل بأن يحمل الاقتصاد الوطني خسارة أخرى اشد فداحة ،لافتا إلى أن ميزان المدفوعات هو الآخر في حالة عجز قد تتجاوز ٢٠ ٪ لأول مرة في تاريخ اليمن وأن الموازنة وميزان المدفوعات يعدان من أهم المؤشرات الاقتصادية التي يمكن الحكم من خلالها على درجة الاستقرار الاقتصادي في أي بلد.

وأضاف :إن تحقيق الاستقرار في الاقتصاد اليمني يتطلب إتباع سياسة اقتصادية ومالية ونقدية فاعلة تعتمد في الأساس على دعم الإنتاج المحلي والسلع المنتجة لتعطي ثمارها بزيادة الصادرات وتخفيض الواردات وإعادة النظر في الدعومات ورفع كفاءة تحصيل الموارد الضريبية للدولة والسمكية وتنميتها ورفع كفاءة الإنفاق العام.

مضيفا :الاقتصاد اليمني يعاني من تشوهات عدة بسبب الدعومات واختلال التوازن بين الإيرادات الضريبية والنفطية وتحمل الموازنة العامة لأعباء ناتجة عن استيراد كبير من المشتقات النفطية من الخارج وتزايد فاتورة الاستيراد للمواد الغذائية والملبوسات بسبب زيادة السكان وعوامل أخرى أدت جميعها إلى إختلالات كبيرة في ميزان المدفوعات فكان لا بد من برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي حقق نتائج طيبة في الحد من العجز المتزايد في ميزان المدفوعات.

مشيرا إلى أن بعض التدابير والإجراءات الحكومية المصاحبة لتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي ورفع الدعومات عن بعض السلع وتطبيق اتفاقيات الجات وزيادة الإنفاق الحكومي الرأسمالي والجاري كانت لها انعكاسات سلبية ،تمثلت في سوء استخدام القروض في المجالات المخصصة لها وانخفاض دور القروض في دعم تدهور القطاعات الإنتاجية وأدى الإسراف في الاقتراض لآثار سيئة على الاقتصاد اليمني كالتضخم وتدهور أسعار الصرف وتدهور خدمات القطاع المصرفي وزيادة الاستيراد وغيرها أدت إلى استمرار العجز في ميزان المدفوعات .

ويرى الدكتور صابر انه لتجاوز ذلك فإن الأمر يتطلب استراتيجية فاعلة من خلال إيلاء الحكومة الاقتصادية المسئولية الكاملة عن الاقتصاد الوطني ومن خلالها تقوم بجذب الاستثمارات الخارجية وإحداث تصحيح للإختلالات الهيكلية في الإنتاج والاستثمار والاستهلاك واتباع سياسة اقتصادية ومالية ونقدية فاعلة في دعم الإنتاج المحلي والسلع المنتجة لتعطي ثمارها بزيادة الصادرات وتخفيض الواردات وإعادة النظر في الدعومات ورفع كفاءة تحصيل الموارد الضريبية للدولة والسمكية وتنميتها ورفع كفاءة الإنفاق العام.

وأوصى بضرورة أن يصاحب سياسة تحول الإنفاق خفض كاف للإنفاق حتى يمكن استئصال الظواهر التضخمية بمعنى آخر تحويل الإنفاق بعيدا عن الواردات وفي اتجاه السلع المنتجة محليا عن طريق خفض سعر الصرف لأنه سيعمل على رفع أثمان الواردات في اليمن وتخفيض الصادرات للمستثمرين في العالم الخارجي مع اتخاذ إجراءات لخفض الإنفاق المحلي حتى يمكن من خفض الواردات عن طريق الميل الحدي للاستيراد.

داعياً إلى تصحيح الإختلالات الهيكلية سواء أكان ذلك باتخاذ السياسة الاقتصادية التي تفسح المجال أمام القطاع الخاص الإنتاجي واتخاذ السياسات النقدية والمالية والحوافز المباشرة وغير المباشرة التي تدفعه إلى ذلك ،وحفزه على زيادة الصادرات واتباع سياسة حكيمة في الواردات أو عن طريق التدخل الائتماني للدولة في بعض القطاعات لتنميتها وتطويرها لأهميتها الذاتية أو للقطاعات الأخرى كما ينبغي على الدول القوية اقتصاديا أن تساعد اليمن في هذا المجال من خلال فتح أسواقها أمام صادرات اليمن وتخفيف القيود عليها وإعطائها المساعدات والمنح والخبرة والتكنولوجيا بشروط ميسرة لمساعدتها على تصحيح هيكلها الاقتصادي ،وهذا يعتمد على قدرة اليمن على التفاوض مع الدول القوية اقتصاديا.

البقاء لله

بقلوب مؤمنة بقضاء الله وقدره نتقدم بأحر التعازي وأصدق المواساة القلبية للزميل العزيز

المقدم /محمد الماوري

بوفاة المغفور لها بإذن الله تعالى

والدته الفاضله

ونحن إذ نشاطره أحزانه لنسأل المولى عز وجل أن يسكنها فسيح جناته وأن يتغمدها بواسع رحمته وأن يلهم أهلها وذويها الصبر والسلوان.. إنا لله وإنا إليه راجعون.

المعــزون

حسن أحمد اللوزي	علي ناجي الرعوي
عبده محمد الجندي	ياسين المسعودي
محمد شاهر حسن	إبراهيم عبدالحبيب
أحمد ناصر الحماطي	بجاش عبدالمولى
حسين أحمد مقبل	أحمد اللهبي
يونس هزاع	رامي الجندي
شوقي شاهر عبدالمجيد	نزار سالم المحضار